**موزيغو موريسون، روزيت**

[original: English]

**السيرة الذاتية**

| | | |
|---|---|---|
| **اللقب:** | موزيغو موريسون | |
| **الاسم الشخصي:** | روزيت | |
| **الاسم الثاني:** | كوالوكو | |
| **الجنس:** | أنثى | |
| **تاريخ الميلاد:** | 5 شباط/فبراير 1964 | |
| **الجنسية:** | أوغندية | |
| **الإقليم:** | أفريقيا | |
| **الجنسية الثانية: (إن وجدت)** | | |
| **الحالة الاجتماعية:** | متزوجة | |
| **القائمة ألف/القائمة باء:** | القائمة باء | |
| **اللغات** | **اللغة الأم: لوسوغا** | |
| **– الانكليزية** | (كتابيا) إجادة تامة | (شفويا) إجادة تامة |
| **– الفرنسية** | (كتابيا) إلمام محدود | (شفويا) إلمام محدود |
| – اللغات الأخرى | السواحيلية: (كتابيا) إجادة تامة | (شفويا) إجادة تامة |
| | | |
| | | |

**المؤهلات العلمية:** التاريخ، المؤسسة، الشهادة (الشهادات) التي تم الحصول عليها (بدءا بالأحدث)

– يُرجى النقر على علامة "+" الموجودة في أسفل الزاوية اليمنى في حال الحاجة إلى خانات إضافية.

**1994/05 -1993/08**

– المؤسسة: جامعة نوتردام

– الشهادة التي تم الحصول عليها: ماجستير في القانون

**1993/ 08–1992/08**

– المؤسسة: جامعة نوتردام

– الشهادة التي تم الحصول عليها: ماجستير آداب

**1988/06 -1984/10**

- المؤسسة: جامعة ماكرر -كامبالا
- الشهادة التي تم الحصول عليها: بكالوريوس في القانون

**1984/03-1982/03**

- المؤسسة: ثانوية نمازاغالي
- الشهادة التي تم الحصول عليها: شهادة الثانوية العامة

**الخبرة المهنية**: التاريخ، جهة العمل، الوظيفة، معلومات أخرى (بدءا بالأحدث)

- يُرجى النقر على علامة "+" الموجودة في أسفل الزاوية اليمنى في حال الحاجة إلى خانات إضافية.
- يرجى الإشارة إلى مدى صلة الخبرة بالترشيح بالقائمة ألف أو باء حسب الاقتضاء

**2024/10– الوقت الحاضر**

جهة العمل: الجامعة الدولية بكامبالا

الوظيفة: منسقة الفريق العام

معلومات أخرى: أقوم بتنسيق وضع وإنشاء برامج تعاونية مع الجامعات الأوروبية في هولندا وبلجيكا وألمانيا. والغرض من ذلك هو تعزيز الشراكات لإجراء البحوث وإثراء محتويات الدورة. ويتمحور مجال تركيزي في دمج حقوق الإنسان الدولية، والقانون الإنساني الدولي، ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالنزاعات، والهجرة، وتعليم اللاجئين، وكل هذه الجوانب في المنهج العام للجامعة. ويتم التركيز على تمكين النساء والفتيات بالمهارات اللازمة لزيادة مشاركتهن الفعالة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات والابتكارات وأهداف التنمية. والهدف النهائي هو خلق الوعي بحقوق الإنسان ومنع انتهاكها.

**2021/09 – الوقت الحاضر**

جهة العمل: حكومة جمهورية أوغندا

الوظيفة: مستشارة قانونية رئيسية مخصصة

معلومات أخرى: أقدم المشورة (عند الحاجة) لوزارة الخارجية، من خلال بعثة أوغندا إلى بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والممثلية الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي، ووزارة العدل والشؤون الدستورية (إدارة القانون الدولي بدوائر المدعي العام)، بشأن الآثار المترتبة على قضايا أو حالات القانون الدولي الناشئة، في المؤسسات القانونية في بروكسل ولاهاي، وكيفية تفاعل القضايا مع قانوننا المحلي.

أقدم المشورة بشأن كيفية صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية المتوافقة مع القانون الدولي وكيف يتفاعل ذلك مع القانون الأوغندي ويؤثر على سياسات البلد والسلام والأمن الإقليميين.

أقوم بإجراء المفاوضات وصياغة وتفسير الاتفاقات الدولية التي تنطوي على مجموعة واسعة من المسائل القانونية المعقدة، مثلا مبادرات السلام، ومناقشات الحد من الأسلحة. إنني قمت بدعم المشاركة الفنية للبعثة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقمت بدعم تفسير الاتفاقات التجارية والاتفاقات الدولية للسلع والاتفاقيات القنصلية واتفاقيات القانون الخاص حول موضوعات مثل التعاون القضائي والالتزامات بموجب نظام روما الأساسي (المحكمة الجنائية الدولية).

أقوم بإجراء البحوث وتقديم المشورة للحكومة بشأن القضايا المعقدة في القانون الدولي التي تنشأ أمام محكمة العدل الدولية.

كما أقدم المشورة للبعثة بشأن كيفية ضمان توافق المعاهدات الجديدة مع القواعد العامة للقانون الدولي (وخاصة القواعد الآمرة) والالتزامات القانونية التي اعتمدتها أوغندا سابقًا.

أقوم بتمثيل أوغندا ومساعدة الوفود في المنظمات والمؤتمرات الدولية وأعد المذكرات؛ مثلا (أصدقاء المحكمة) إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أمثل أوغندا في مختلف الاجتماعات الثنائية أو المتعددة الأطراف والمؤتمرات الدبلوماسية.

أقدم المشورة القانونية لوفود جمعية الدول الأطراف وأقوم بإعداد العروض والبيانات الوطنية.

أقدم مساعدة ثاقبة ونقدية وتحليلية حول التزامات أوغندا أو حقوقها القانونية الدولية.

أقوم بإجراء تدريب للمسؤولين الوطنيين حول التطورات المستمرة للمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحقوق الأقليات، والقانون البيئي، والمسؤولية عن تقديم مشورة قانونية رصينة وغير متحيزة وموضوعية، وفي بعض الأحيان انتقادات مركزة وبحسن نية.

**2021/09– الوقت الحاضر**

جهة العمل: مبادرة مازيما لتنمية المجتمع

الوظيفة: مديرة

معلومات أخرى: قمت بقيادة إنشاء برنامج شامل يركز على الناجين للاستجابة للزيادة الموثقة في حالات العنف المنزلي والعنف الجنسي والعنف الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتي زادت بشكل كبير خلال ما يقرب من عامين من الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، عندما تم إغلاق جميع المدارس في أوغندا. لقد تأثرت منطقة بوسوجا، وهي منطقتنا التشغيلية، سلبًا بشكل خاص بسبب التقارير التي تحدثت عن حالات الحمل لدى المراهقات والزواج المبكر.

باعتباري أحد المديرين، أقود فريقًا لإدارة برنامج يهدف إلى توفير الرعاية السريرية والنفسية الاجتماعية السرية والاستشارات التي تأخذ في الاعتبار وقوع صدمات، والإحالات لحماية المجتمع، وحملات التوعية الوقائية. ويتم إحضار المستفيدين إلى المركز لمدة اثني عشر شهرًا.

ويهدف البرنامج أيضًا إلى زيادة المشاركة الفعالة في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية للفتيات والأمهات المراهقات والنساء والفئات المهمشة الأخرى. ونحن نهدف إلى تحسين رفاهيتهم من خلال التدريب المهني ونقدم التدريب قبل المدرسة لأطفال الأمهات المراهقات والأطفال من المجتمع المحيط. ويعمل التدريب على تمكين المرأة من المشاركة في أدوار صنع القرار، والأنشطة المدرة للدخل، والتخطيط، وتمكين المرأة اقتصاديا، وإنشاء مؤسسات مراعية للمنظور الجنساني فيما يخص العنف الجنسي والعنف الجنساني. ولدينا حالات خاصة لعائلات ''أمهات مراهقات عاملات'' تم إنقاذهن من''الشوارع'' ودعمهن لإعادة تحديد أهداف حياتهن وتمكينهن من دعم أسرهن ماليًا.

ويستخدم البرنامج آليات مستدامة لإنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المنزلي والعنف الجنساني، مع تعزيز نهج يراعي الفوارق بين الجنسين لمنع ومكافحة الجريمة والتطرف العنيف.

وفي عام 2025، قمنا بدمج الأولاد الضعفاء في البرنامج من خلال قبول مائة فتى في البداية. وهم مجهزون بالمهارات المهنية لمساعدتهم على كسب لقمة العيش عند تخرجهم من البرنامج.

وبالإضافة إلى عملي كمديرة، فأنا أيضًا السكرتيرة العامة للمنظمة. وبهذه الصفة، مثلت المنظمة في القضايا الجنائية. وقمت أيضًا برفع دعاوى قضائية لصالح المنظمة في المسائل المدنية ونجحت في استعادة أراضي الشركة التي تم بيعها بطريقة احتيالية.

كما أتعاون مع الإدارات الحكومية ذات الصلة في مسائل مثل تقديم الدعم الطبي والنفسي والمجتمعي. كما أتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في مجالات مماثلة.

**2026 – 2009 /09**

جهة العمل: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/الاستجابة السريعة في مجال العدالة

الوظيفة: خبيرة

معلومات أخرى: كنت عضوًا نشطًا في القائمة للتحقيق في العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالنزاع ومحاكمته وكخبيرة في قضايا الشهود/الضحايا والناجين. وبهذه الصفة، انتقلت إلى ليبيا، حيث ترأست التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية لصالح لجنة التحقيق المستقلة بشأن ليبيا، تحت رعاية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من كل الصعوبات، بما في ذلك انتشار الصراعات المستمرة والتحديات الثقافية والدينية، فقد قمت بقيادة فريق نجح في توثيق الأدلة بشأن الاعتداءات الجنسية، سواء ضد الضحايا من الإناث أو الذكور.

أرسلني مكتب المفتش العام للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتي خبيرة للتحقيق في مزاعم الاعتداء والاستغلال الجنسيين؛ والتنمر والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وسوء السلوك. وباعتباري خبيرة في حماية/دعم الشهود/الضحايا/الناجين/المبلغين عن المخالفات، قمت بتأسيس أول برنامج على الإطلاق لدعم وحماية الشهود/الضحايا/المبلغين عن المخالفات. إن ضمان الدعم والحماية المناسبين للضحايا والشهود يعالج التحدي المتمثل في انخفاض معدلات الإبلاغ والخوف من الانتقام والعوامل الأخرى التي تعيق الإبلاغ عن هذه الرذائل.

باعتباري مدربة للمدربين من أجل التعرف على الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال أو التي تؤثر عليهم والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيًا، فقد أجريت تدريبًا للمحققين البولنديين والأوكرانيين في الأعوام 2023 و2024 و2025. لقد أجريت أيضًا تدريبًا في ممارسة القانون الجنائي الدولي.

**2016/01 _ 2021/08**

جهة العمل: المحكمة الجنائية الدولية

الوظيفة: مستشارة قانونية/موظفة عمليات

معلومات أخرى: باعتباري مستشارة قانونية في قسم الاستشارات القانونية بمكتب المدعي العام، قمت بتطبيق الخبرة القانونية لتحليل وصياغة موجز المذكرات والمذكرات والمرافعات.

قدمت المشورة القانونية فيما يتعلق بملفات مكتب المدعي العام.

أجريت أبحاثًا/تحقيقات قانونية، وقمت بصياغة أوراق مواقف تتعلق بالقضايا المعقدة الناشئة، وقمت بقيادة صياغة السياسة المتعلقة بالتراث الثقافي. 2019-2021.

قمت بتنسيق تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجنسانية والسياسة المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال أو التي تؤثر عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، قمت بإعداد أوراق المؤتمر وتمثيل المدعي العام في الاجتماعات الخارجية؛ وقمت بصياغة المذكرات/العروض التقديمية الشفوية والمكتوبة التي قدمها موظفو المحكمة الجنائية الدولية في الأمم المتحدة. كما ألقيت محاضرات أمام الجامعات والمجموعات والخبراء الزائرين نيابة عن المكتب.

قمت بتمثيل المدعي العام في منتدى خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وتنفيذ سيادة القانون في حالات النزاع وساهمت بفصل في دليل التدريب المنشور عام 2021.

وباعتباري موظفة للعمليات في مكتب المدعي العام، قمت بإدارة العمليات الميدانية في سبع حالات. وهذا يستلزم؛ دعم أفرقة التحقيقات، والتأكد من توفر الميزانية واللوجستيات الكافية. وقمت بإعداد مفاهيم العمليات، وأجريت التحليلات بما في ذلك تقييمات

أوجه الضعف/التهديد/المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الشهود/الضحايا من أجل تطوير الدعم والحماية المناسبين. وقمت بمراجعة إفادات الشهود وقدمت المشورة بشأن الجوانب التي تتطلب المزيد من التحقيق لتعزيز القضايا المطروحة أمام المدعي العام. وقمت بالتحقيق في حوادث سوء سلوك الموظفين والإشراف على النفقات التشغيلية. وقمت بإعداد الأدلة وإجراءات التشغيل الموحدة وغيرها من المواد التشغيلية الهامة. وقمت بتدريب موظفي الادعاء العام الآخرين على حماية ودعم الأفراد الضعفاء الذين يعملون مع المكتب.

**2015/12 - 2000/03**

جهة العمل: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الوظيفة: مستشارة قانونية

معلومات أخرى: أنشأت من الصفر مكتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في لاهاي وكنت مسؤولة عن جميع الجوانب غير القضائية لإدارة وخدمات مكتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في لاهاي. وفي هذا الصدد، توليت جميع مهام قلم المحكمة، بما في ذلك إدارة المحكمة، والتي شملت إدارة السجلات القضائية، وضمان حسن سير إجراءات الاستئناف، والتنسيق مع المكتب الرئيسي، وتقديم الخدمات اللغوية. وكنت مسؤولة عن ضمان التعاون القضائي في تنفيذ قرارات المحكمة بشأن دعم وحماية الشهود/الضحايا. وفي هذا الدور، كان لي أيضًا شرف العمل بشكل وثيق مع فرق محامي الدفاع لإدارة ودعم عملهم. وكنت مسؤولة عن الأشخاص التابعين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين تم احتجازهم في مركز الاحتجاز التابع للأمم المتحدة. وتمكنت كذلك بالتنسيق مع المكتب الرئيسي من إدارة خدمات اللغات والمؤتمرات. وفي سياق التوعية والعلاقات العامة، وباعتباري ممثلة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في لاهاي، قمت بتنسيق تقديم المعلومات وتمثيل المحكمة في اجتماعات السلك الدبلوماسي.

قمت بإعداد المرافعات وقمت بتمثيل المسجل في جميع المسائل المعروضة على قلم المحكمة، بموجب القاعدة 33 باء التي تتطلب من المسجل تقديم مذكرات للرد على المسائل الإجرائية والإدارية، وخاصة فيما يتعلق بدعم الشهود وحمايتهم، ومرافق الاحتجاز، وحقوق المتهمين ورفاههم/الدفاع والتعاون مع الدول الأعضاء. وقمت بإعداد التوجيهات المتعلقة بالممارسة وقدمت الدعم غير القضائي لقضاة دائرة الاستئناف.

وترأست جميع إفادات الشهود وإجراءات التصديق على إفادات الشهود في أوروبا الغربية ومناطق أخرى وقمت بتنظيم وتمثيل المسجل في جميع جلسات الاستماع التي عقدت عبر رابط الفيديو.

ومنذ عام 2012 وحتى إغلاقها، قمت بإجراء البحوث وإعداد المذكرات القانونية، وتقديم الدعم القانوني لقضاة غرفة الاستئناف؛ بما في ذلك إجراء البحوث وصياغة القرارات والأوامر والأحكام.

**2000/03 – 1997/07**

جهة العمل: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الوظيفة: موظفة قانونية/مساعدة المسجل

معلومات أخرى: ساعدت المسجل في إنشاء مراكز العمل في أروشا وتنزانيا وجميع الهياكل الجديدة لدعم إجراء المحاكمات الجنائية الدولية. وشمل ذلك تطوير هياكل إدارة المحكمة، وهياكل الدفاع، وخدمات الاحتجاز، والسجلات والمحفوظات، وقسم الإدارة.

وساعدت المسجل في إعداد فئة كبيرة من الوثائق واستعراضها والإشراف عليها بما في ذلك مسودات المراسلات إلى كبار المسؤولين

في الدول الأعضاء؛ والخطابات؛ والتقارير؛ والسياسات؛ والبيانات الصحفية؛ والنشرات الصحفية، وصياغة وثائق وقمت بتمثيل المسجل أثناء المفاوضات التي شملت صياغة مذكرات التفاهم مع البلدان الثلاثة المضيفة رواندا وتنزانيا وهولندا، واتفاقات التعاون بشأن حركة الشهود وإعادة توطينهم، وقضاء الأحكام على المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإجراء البحوث القانونية، وصياغة المذكرات والمرافعات المتعلقة بمسائل قلم المحكمة نيابة عن المسجل. وحضرت نيابة عن المسجل وعملت كمقررة رسمية لجميع الجلسات العامة للقضاة.

**1997/07– 1996/12**

جهة العمل: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الوظيفة: موظفة قانونية/الشهود/الضحايا

معلومات أخرى: أنشأت من الأساس أول وحدة على الإطلاق لحماية ودعم الشهود/الضحايا في مجال العدالة الجنائية الدولية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقدمت المشورة والتوجيه الاستراتيجيين إلى المسجل فيما يتعلق بجميع الخدمات المتعلقة بالشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة، بما في ذلك وضع السياسات وإنشاء إجراءات تشغيلية موحدة، وتحديد حقوق الشهود/الضحايا، والتي تضمنت تحديد فوائدهم وتحديد مسؤوليات الشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحاكم الجنائية الدولية. وتمكنت من تنسيق الأنشطة ذات الصلة بأمن ورفاهية جميع الشهود والأشخاص الذين يتفاعلون مع المحكمة.

وكنت رائدة في وضع البروتوكولات والسياسات والأحكام الدولية لصكوك حقوق الإنسان لترجمتها إلى تطبيق عملي لتسهيل حماية ودعم الشهود والضحايا.

وقمت بصياغة إجراءات تشغيلية موحدة ومراجعتها وتنقيحها، حسب الضرورة، تهدف إلى دعم التدابير الوقائية المعمول بها، وهي مبادرة جديدة وغير مسبوقة. وألقيت كلمة في حدث جانبي في مؤتمر روما حول الآثار العملية للتعاريف والضمانات التي يتعين إدراجها في نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحاكم.

**1996/12 – 1995/07**

جهة العمل: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الوظيفة: موظفة قانونية مساعدة/محققة

معلومات أخرى: كنت جزءًا من فريق الادعاء الرائد الذي وصل إلى كيغالي، والذي قام بمحاكمة القضايا الرائدة وإعداد لوائح الاتهام والدفاع عنها أمام لجنة الاستعراض، قبل تقديمها. ومثلت المدعي العام في القضية الأولى التي أدانت الاغتصاب كعنصر من عناصر الإبادة، في قضية المدعي العام ضد جان بول أكايسو. والفيلم الوثائقي" The UnCondemned " الذي ظهرت فيه في المقطع الدعائي، مبني على هذه المحاكمة.

قمت أيضًا بقيادة الفريق الذي حقق من البداية في قضية المدعي العام ضد جورج أندرسون، وقمت بتمثيل المدعي العام عند تأكيد لائحة الاتهام وأثناء مرحلة المحاكمات. وأجريت أبحاثًا قانونية، وأعددت طلبات، وردودًا على طلبات الدفاع، ومذكرات قانونية، وأعددت المرافعات، حول القضايا القانونية المعقدة الناشئة والجديدة.

أثناء التحقيقات، أجريت مقابلات مع الشهود وجمعت الأدلة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تجمع فيها محكمة جنائية دولية بين

القانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي لمحاسبة الجناة.

وعملت كعضو في أول لجنة للعنف الجنسي لملاحقة الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية، والتي استلزم دورها التنسيق مع المكاتب ذات الصلة، لتطوير أدوات عملية تتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية للجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والمؤثرة عليهم.

ووضعت اللجنة بروتوكولات، ووضعت نماذج، وأدلة عمليات لضمان عدم تجاهل مثل هذه الجرائم.

وبما أن قلم المحكمة لم ينشئ قسماً لدعم وحماية الشهود/الضحايا، فقد أنشأت بشكل مبتكر آليات لدعم وحماية الشهود والضحايا.

**1995/07 – 1995/02**

جهة العمل: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

الوظيفة: موظفة فنية مبتدئة/زميلة

معلومات أخرى: عملت كاتبة لشاهد خبير لدى المدعي العام؛ وكان القاضي ثيودور ميرون في إطار مشروع بحثي لتوصيف النزاعات، سواء كانت دولية أو عدم دولية، وعلاقة ذلك بتفعيل القانون الإنساني الدولي.

كجزء من القسم الاستشاري القانوني الرائد بمكتب المدعي العام، شاركت في إجراء بحث قانوني حول القضايا القانونية المعقدة الناشئة، بما في ذلك المدعي العام ضد نيكوليش، دراغان (IT-94-2)، تقديم الأدلة في غياب المتهم بموجب المادة 61 من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

**1995/01 – 1988/06**

جهة العمل: مكتب التخطيط والتطوير والتأهيل

الوظيفة: نائبة المدير/مسؤولة في برنامج حقوق الإنسان

معلومات أخرى: قمت بتطوير برنامج للمساعدة في دمج مسألة حل النزاعات في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي الأوغندية.

وقمت بتدريب القيادات الثقافية والدينية والمجتمعية لتوعيتهم بحقوق الإنسان وتحرير المرأة.

وقمت بالبحث وإجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وأعددت تقارير تتحدى المؤسسات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قمت بإجراء برامج تدريبية لقادة مخيمات اللاجئين بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأنشأت برنامجًا لتقديم المساعدة القانونية المجانية للأشخاص الأقل حظًا (معظمهم من النساء والأطفال الفقراء جدًا).

**الأنشطة المهنية الأخرى ذات الصلة**

- يُرجى النقر على علامة "+" الموجودة في أسفل الزاوية اليمنى في حال الحاجة إلى خانات إضافية.

**2021/10 – 2019/09**

- النشاط: **خبيرة في سيادة القانون؛ منظمة حلف شمال الأطلسي/مساعدة قوات الأمن**

قمت بتمثيل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في المائدة المستديرة للخبراء القانونيين بين عامي 2019 و2021. وكان التركيز في مشروع المائدة المستديرة على "تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد ودور وكز مساعدة قوات الأمن للتميز؛ الآثار المترتبة على المبادرات الدولية" وتتوجت بإعداد دليل تدريبي حول سيادة القانون.

وساهمت بفصل في الدليل الذي يوفر مواد تدريبية لإعداد قوات حلف شمال الأطلسي للتعرف على الاعتداءات الجنسية والجنسانية المرتبطة بالنزاعات والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها في حالات الصراع.

ومن خلال الاتصالات التي أجريتها من خلال المائدة المستديرة لحلف شمال الأطلسي، تمت دعوتي وأجريت تدريبًا للمدعين العامين الأوكرانيين حول التحقيق في الاعتداءات الجنسية والجنسانية المرتبطة بالنزاع ومحاكمتها في حالات الأزمات.

**2012/03 – 2011/10**

- النشاط: **محققة في القضايا الجنسية والجنسانية: مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ من عام 2011 إلى عام 2012**

تم إرسالي إلى ليبيا وترأست التحقيقات في العنف الجنساني لصالح لجنة التحقيق المستقلة في ليبيا. وقمت بإعداد خطط التحقيق، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، والوكالات الإنسانية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتحديد الشهود والضحايا المحتملين. وأجريت تحقيقات، وسجلت إفادات الشهود، وأعددت تقارير عن وضع اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء. وحددت احتياجات الشهود والضحايا، وحددت آليات دعم الضحايا محليا ودوليا. وقدمت تدريبًا لموظفي لجنة دعم/حماية الشهود.

وعلاوة على ذلك، ساهمت بمدخلات حاسمة في التقرير النهائي للجنة التحقيق بشأن نتائج التحقيقات. وقمت بتدريب محققين آخرين على تقنيات المقابلة؛ استناداً إلى النهج الذي يركز على الضحايا ومبدأ عدم إلحاق المزيد من الضرر الذي تتبناه المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأجريت تحليلات للمخاطر الأمنية والتهديدات ومواطن الضعف والمواقف بغرض تطوير آليات الحماية والدعم المناسبة للشهود وضحايا الجرائم.

قمت بتطوير نموذج لإجراء المقابلات مع الضحايا، وخاصة ضحايا العنف الجنسي. وقمت بتيسير التوصل إلى تفاهم بين مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مما يمكّن محققي المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الحصول على موافقة الشهود/الضحايا لتبادل محتويات أقوالهم وإفاداتهم مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وقمت أيضًا بتطوير برنامج دعم وحماية الشهود والضحايا.

وتلقيت إشادة رسمية كتابية لمساهمتي في عمل لجنة التحقيق، عند تسليمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**2010/08 –** 06

النشاط: **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالصراع؛ الاستغلال والانتهاك الجنسيان**

تم إرسالي تحت إشراف مكتب المفتش العام لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكون جزءًا من فريق للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين. وقمت بالتحقيق في مزاعم التنمر والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وسوء السلوك، التي ارتكبها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي الكيانات المقدمة للمساعدات الإنسانية الدولية. وعندما يتحول الحماة إلى مفترسين، يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف بشكل حاسم. خلال العقدين الأخيرين، طبقت الأمم المتحدة سياسة عدم التسامح مطلقًا مع العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالنزاع. وكان هذا جزءًا من البرنامج الذي يهدف إلى معالجة العنف المرتبط بالنزاع ومحاسبة مرتكبيه.

واعترافًا بكيفية إعاقة الخوف من الانتقام لعملية الإبلاغ أو تقديم الأدلة، أرسلني مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كخبيرة في دعم وحماية الشهود/الضحايا/المبلغين عن المخالفات لإنشاء أول برنامج حماية ودعم على الإطلاق في تاريخ المنظمة. وتضمن البرنامج توفير تدريب متخصص للمحققين لإجراء مقابلات مع ضحايا الجرائم الجنسية، ووضع تدابير وقائية تُرجمت مع مرور الوقت إلى بروتوكولات وسياسات.

**2008/05 – 2006/10**

النشاط: **منسقة قانونية؛ المحكمة الخاصة لسيراليون**

بصفتي ممثلة للمسجل، أنشأت مركز عمل في لاهاي لمحاكمة الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، وهي قضية بالغة الحساسية وحظيت بتغطية إعلامية واسعة. وقمت بتنظيم جميع مهام مكتب المسجل، وتفاوضت وأبرمت اتفاقات البلد المضيف مع الحكومة الهولندية، وقمت بصياغة الترتيبات الداخلية المتعلقة بتوفير الدعم الإداري غير القضائي للقضاة والموظفين والشهود وأفرقة الدفاع والمتهمين.

وتوليت إدارة تنقل الشهود خلال عملية المحاكمة وتوفير الدعم والحماية لهم. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها نقل جميع الشهود جواً من قارة إلى أخرى. وقد كانت الدروس المستفادة من هذه التجربة بالغة الأهمية للمحكمة.

**أهم المنشورات ذات الصلة**

1. Training on the Investigation & Prosecution of Sexual and Gender-Based Crimes in Crisis Situations in the International Criminal Court (ICC) Office of the Prosecutor (OTP) Policy Paper, NATO, October 2021
2. Victims and Witnesses in Fact-Finding Commissions: Pawns or Principal Pieces? In "The Transformation of Human Rights Fact-Finding, Philip Alston (ed.), Sarah Knuckey (ed.), https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780190239480.001.0001
3. The Rights of the Victims; THE ELGAR COMPANION TO THE INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNAL FOR RWANDA, Edited by Anne-Marie de Brouwer, Tilburg University and Alette Smeulers, University of Groningen, the Netherlands, 978 1 78471 169 6 .
4. Invoking International Human Rights Law for the Emancipation of Women in Uganda, LLM Thesis, University of Notre Dame, 1994.

**أهم الحلقات الدراسية**

1. نحو كرامة إنسانية عالمية: مواجهة الحرب غير المعلنة، مركز هيسبرغ للدراسات الدولية، جامعة نوتردام، الولايات المتحدة الأمريكية، نوفمبر 2024.
2. المدرسة الصيفية «الميل الجنسي والهوية الجنسانية في القانون الدولي: حقوق الإنسان وما بعدها». لاهاي وأمستردام، الأربعاء 24 تموز/يوليو – الجمعة 2 آب/أغسطس 2019.
3. حقوق الإنسان والعدالة، معهد لاهاي للعدالة العالمية، لاهاي، هولندا، 8 – 10حزيران/يونيو 2015.
4. ''الضحايا والعدالة الدولية''، في معهد التكنولوجيا، دبلن، جمهورية أيرلندا. نيسان/أبريل 2008
5. عطلة نهاية الأسبوع لحقوق الإنسان: وراء العناوين الرئيسية، دي بالي، أمستردام، 27 كانون الثاني/يناير – 29 كانون الثاني/يناير 2017، عرض أول للفيلم الوثائقي ''The Uncondemned'' حول قضية جان بول أكاييسو، وهي أول قضية تعترف بالاغتصاب كعنصر من عناصر الإبادة الجماعية.

**العضوية في الرابطات والجمعيات المهنية**

الاتحاد الدولي للمحاميات (FIDA – أوغندا)

الرابطة الأمريكية للقانون الدولي

منظمة «الاستجابة السريعة في مجال العدالة»

الرابطة الدولية لمديري المحاكم

**الجوائز والتكريمات**

- جائزة الخريجين المتميزين (2011)، من جامعة نوتردام تقديراً لمساهماتها في بناء السلام وحقوق الإنسان
- حائزة على منحة دراسية من مؤسسة فورد (1993)
- باحثة في مجال السلام الدولي، معهد جوان كروك للدراسات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (1992)
- حائزة على منحة الإدارة المحلية في بوسوغا للطلاب المتميزين (1975)

**الاهتمامات الشخصية**

السفر والغناء والضيافة، والطبخ لعدد كبير من الأشخاص.

**المعلومات الأخرى ذات الصلة**

مرشحة لنيل درجة الدكتوراه (قيد الدراسة)، قانون حقوق الإنسان، الجامعة الوطنية الأيرلندية، المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان، غالواي.

''ما وراء [حدود] الفقه القانوني/القانون [والممارسات] الحالية: دعوة إلى إقرار حقوق قابلة للتنفيذ وسبل انتصاف لضحايا الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي''.